إعداد/مروان الجنزير

الوحدة عنواننا

فاطمة عبدالجبار الشهابي

الوحدة عنوان الأمة، وشعارها الدافئ الذي يجب على الأمة المحافظة عليه، ذلك أن الوحدة بين شعوب الأمة تمثل اليوم مطلباً مهماً وضرورياً.

ولذلك فإن الواجب على شعوب الأمة اليوم المحافظة على هذا الهدف - على الأقل - إن لم نتمكن من تحويله إلى منجز شامل مثلما هو في يمن الإيمان والحكمة، بل وينبغي كذلك الدفاع عن هذا المنجز حتى آخر قطرة من دمائنا.

إن المحزن اليوم، أن تتناسى شعوب الأمة مآسي الفرقة والتشرذم والتمزق، وتتنكر لمنجز الوحدة في هذا البلد وكيف أن الله تبارك تعالى قد من علينا بنعمة الوحدة ونصر أهلها مع ما واجهته من تآمر، ومن أعمال تخريب وهدم.

والأشد إيلاماً أن يدعو بعض المرضى ويعملوا على طمس منجزات حققها شعبنا بتضحيات جسيمة وبدماء غالية وزكية ذلك أن هذه المسألة لا تعني فقط التنكر لمراحل مشرقة من كفاح شعبنا ونضالاته بل والتنكر كذلك لتلك الدماء الزكية لشهداء الوطن والوحدة.

إن هذه المساعي الدنيئة لا معنى لها اليوم سوى ذبح الوطن من الوريد إلى الوريد، وإزهاق أرواح الشهداء مرتين، والتحول إلى صف أعداء الشعب والوطن .. إلى صف أعداء المستقبل المشرف .. فبئس المسعى، ولا نامت أعين الخونة.

الجامعات خير من في المجتمعات

لقد كانت الجلسة المنعقدة يوم الثلاثاء قبل الماضي لأعضاء مجلس النواب تستحق أن نقف عندها مطولا ؛ ونتجادل حول ماقيل وورد بها على لسان أعضائها حول واقع الجامعات اليمنية ..... بالرغم أن الموضوع ليس بجديد للطرح ؛ ولابغريب علينا إلا أن هذه المرة لمسنا اهتمام غير عادي من خلال المسؤولية التي أنيطت بها الدولة والمسئولين بمجلس رئاسة الجامعات.

البداية كانت عندما اصدر مجلس النواب قراراً بتشكيل لجنة لتقصي أوضاع جامعة عدن وجامعة ذمار وتعز والبيضاء وصنعاء ؛ وذلك بعد وصول تقارير لبعض أعضاء المجلس بوجود تلاعب من قبل رئاسة الجامعات اليمنية بعضها وليس كلها بتزوير شهادات جامعية وبيع الدرجات الوظيفية ؛ إضافة إلى التصرف بإيرادات الجامعات من رسوم الطلبة الملتحقين سنويا وغيرها .

صفاء يوسف الدبعي

جامعة عدن بدورها حظيت بكم كبير من سلسلة الانتقادات وذلك من خلال انعدام البيئة التحتية لجامعات عدن من مختبرات وقاعات دراسية ومعامل في كليتي التربية والآداب وذلك حسب ماجاء في التقرير برغم من افتتاح مباني حديثة الإنشاء ، إلا أن هذه البنايات والملايين التي تصرف عليها لاتعيد هيبة جامعة عدن.

فالحقيقة أن المستوى التعليمي والأكاديمي بغيبوبة ؛ فالجامعات الخاصة قضت على التعليم الحكومي ما أدى به إلى حالة من الاحتضار .

لنتساءل عن حجم الجامعات الخاصة في محافظة عدن سنجد بكل مديرية جامعة إضافة إلى المعاهد الانجليزية والفرنسية والكندية .. الخ.

فالطالب عندما ينهي دراسته الثانوية يتجه نحو الدبلوم لمدة عامين إذ ينالها من الجامعات الخاصة خير من أن يتحمل معانة الالتحاق بالكليات الحكومية.. كما يفضل أن ينال شهادة باللغة الانجليزية ودورات للكمبيوتر من إحدى الجامعات والمعاهد الخاصه التي «حدث ولاحرج» .

خلال فترة زمنية تقدر بشهر يضمن بها شهادة تمكنه الحصول على أي وظيفة.

فهل أصبحنا في زمن تعد به الشهادة التي من مثل هذا النوع هي الرابح الأكبر للحصول على وظيفة أم مازالت الشهادة الحكومية محتفظة بمكانتها لدى البعض من أرباب العمل ؟.

سؤال آخر يطرح نفسه لماذا أصبح يشترط حصول المتقدم للعمل أن يجمع كما هائلا من هذه الشهادات ؟.

نحن لانريد أن يزج الآباء أبنائهم للالتحاق بالمدارس الخاصة والمعاهد بحجة التطور والارتقاء إلى مستوى أفضل ونظر إلى إغلاق المدارس الحكومية التي باتت بنظر البعض لاتنفع ولا تضر .

بالحقيقة كيف نحمل جامعة عدن مسئولية اخراج شباب جامعي لسوق العمل لا يقدرون ان يميزو بين التاء المربوطة والتاء المفتوحة .

"لماذا السكوت عن هذه الظاهرة؟!!"

علوان فارع شمسان

في ظاهرة غير مسبوقة ولا تبشر بخير نلاحظ الانتشار الجنوني لأكشاك بيع " التمبل الزردة والسوكة وغيرها من المسميات التي لا أعرفها.

قد لا يشكل شراء التمبل عبئاً مالياً واقتصادياً على الأسرة مثل القات نظراً لسعره المحدود ولكنه يشكل مشكلة اجتماعية وصحية وبيئية حيث لم يعد تناول التمبل يقتصر على الكبار بل أصبح الكثير من الأطفال يتناولونه مع المواد الضارة المضافة إليه وأصبح لا يخلو جيب طفل أو شاب وكثير من الرجال والنساء من مادة التمبل التي كنا نتناولها نادراً لطعمها ورائحتها الزكية وليس للتخدير كما هو الآن وقلة هي الأكشاك التي لا تتعامل مع هذه المواد المخدرة في بيعها للتمبل، رغم طلب الكثيرين، أما غالبية الأكشاك فتعامل مع هذه المواد المخدرة المضرة صحياً نظراً لانعدام الرقابة عليها وتجاهل الجهات المعنية بالأمر كالصحة والبيئة والبلدية والشرطة.

انتشار وتوسع هذه الأكشاك قد يكون جزءاً من الحريات الخاصة المسموح بها لكننا ملزمون بحماية الأطفال من هذا المخدر الضار صحياً واجتماعياً وبيئياً وقد قامت بعض دول الخليج بمنع بيع التمبل بالرغم من أعداد الهنود الكبيرة في كثير من الدول.

وقد يقتصر الأمر على أعداد التمبل في المنازل وفي الأحياء السكنية وفي الطرقات العامة – كما هي عادة بعض البيوت الهندية. أما ما نراه اليوم من توسع في بيع التمبل هذه الأيام فقد جعل من أكشاك التمبل سمة لمحافظة عدن التي لا تخلو حتى القرى والمناطق الصغيرة فيها من بيع التمبل بما يحويه من مواد مضرة على الكبار والصغار. أما الأثر الاجتماعي والبيئي فيتمثل إلى جانب الضرر الصحي بالمخلفات التي يخلفها متناولو التمبل حتى يومنا هذا فلم يعد يخلو طريق أو جدار من هذه المخلفات غير الحضارية، ومرافق العمل أكثر تلوثاً وتلطيخاً بهذه المخلفات الحمراء التي تخضب جدران المرافق وأرضياتها بشكل يدعو إلى الخجل، والاستغراب من السكوت عن هذه الظاهرة البيئية التي أصبحت تكبر دون رادع ولا اهتمام من أحد ونسمع بين فترة وأخرى بمنع بيع الزردة وغيرها من المخدرات ولكن لا إجراءات عقابية ترصد في هذا الشأن بالنسبة للمخالفين وترك لهم الحبل على القارب!!

فما رأي الجهات المعنية بالأمر؟!!

أشكال الفساد

ليس أمامي سوى أن افرغ ما في جعبتي من غضب على المحسوبية والمفسدين، في هذه الورقة، بعد أن انتشر الفساد في بلادنا وأصبح يتنوع بأنواع البشر، فهناك نساء سائقي الباصات الذين أسميتهم بالفاسدين الصغار ممن يتغاضون عن التسعيرة الثابتة للباصات وهناك فاسدون في الإدارات وبعض الدوائر الحكومية بدءاً من الموظف المتقاعس عن عمله حتى المدير الذي يتحمل جزءاً من فساد وظيفته ولو بالسكوت عنهم.

وهناك أشكال أخرى للفساد منها الفساد عبر القنوات الفضائية وقد يطول الحديث عن هذا الفساد في الفضائيات الذي قد طال بيوتنا وساهم في تربية نشء جديد تتنوع ثقافته بحسب ما يشاهده ويراه، والطامة الكبرى عدم وجود رقابة من قبل الأسرة أما العلم فقد طاله الفساد ايضاً وذلك من خلال تزوير الحقائق العلمية ونسبها إلى غير مصدرها الأصلي وتوجد دلائل كثيرة على حديثي هذا ومن أشكال الفساد الديني والسياسي والأخلاقي وغيرها وكما تتعدد التسميات فأقول ليس أمامنا من حل سوى التمسك بديننا الإسلامي وتحكيم العقل والضمير في كل ما نراه ونفعله ولو بالكلمة.

رأفت نجيب محمد سالم

من المسؤول عن الغش في الذهب ؟

ماجد حميد سعيد مقبل

الذهب المغشوش في الأسواق، أظهر من أن يعرف، أو يشار إليه بأصابع الريبة والاتهام، ومع ذلك فيبدو أن ألجميع صامتون، كل واحد – مسؤولاً كان أو غيره – ينتظر أن يشكو غيره، ثم لا يكلف المختصون أنفسهم بعد ذلك حتى بمجرد التحقيق لتحديد من هو المسؤول؟.

من يتحمل المسؤولية عن نقص عيار الذهب؟ وحتى متى نصمت جميعاً عن الحق؟ ولمصلحة من هذا الصمت؟ فالواضح في المسألة أن كل سلعة من جنس الذهب لا تخرج إلى السوق إلا بختم صاحبها (صاحب الورشة) وأن هذا الشخص هو المسؤول تحديداً عن نقاء الذهب المصنع عنده من عدمه، فهل يعقل أيها العقلاء أن نحمل المسؤولية عن ذلك شخصاً آخر كالموزع مثلاً؟ وكيف يمكن فعل ذلك، والموزع لا ناقة له ولا جمل ولا بعير في هذه المسألة؟ لأنه مجرد واسطة، شأنه شأن موزع أي سلعة .. فكيف نفعل ذلك؟.

لقد أجمعت العقول والبشر على أن المسؤول دون شك هو المصنع (صاحب الختم) ولكن لا نعلم كيف انقلبت المسألة عندنا .. فهذا هو الواقع الذي نعيشه .. فبالله عليكم واستحلفكم بالله كيف تحكمون؟ .. ومن يرفع عنا هذا الظلم؟ ومن ينكر هذا المنكر؟.

زوووووووووووم

هذه الصورة تم التقاطها يوم أمس؛ أما الحفر الممددة بطول عشرات الأمتار فالى اليوم سوف تتم الشهر تقريبا؛ إذن لماذا هرع المقاول إلى حفر مسافة كبيرة في موقع الخساف (حي التلال وحدة العمال) ووضعها كما هي دون أن يردمها؟ وللعلم قد انزلق بداخلها أكثر من طفل وامرأة دون أن يهتز جفن أي مسؤول في مديرية صيرة.

طيش ... أو لقمة عيش

هبة فاروق

في هذه الدنيا ويكرهون المجتمع الذي يعيشون فيه ، بل يحيدون عن الفطرة السليمة فيتجهون إلى مسالك انحرافية وهذا ما نلمسه اليوم في بعض الأماكن الشعبية .

لقد أرغم الفقر والبطالة وضعف الوازع الديني بعض الشباب والشابات على ان يقدموا خدمات (معفنة) في بعض الفنادق أو في أماكن أخرى مقابل الحصول على المال.

- الشباب هم صمام الأمن لهذا المجتمع ويمتلكون طاقة وقوة عظيمة يحب الاستفادة منها وهناك عدة عوامل قد تجعل هذه القوة المجتمعية تصاب بداء البطالة وتكمن في نفسية هذا الصمام حيثما تكون نفسية الشباب العاطلين عن العمل منكسرة بسبب السعي غير المجدي للحصول على فرصة عمل وهم من تخرجوا من إحدى كليات الجامعات اليمنية فيصابون بانتكاسة لا يعلم بها إلا الله فيكرهون كل شيء

مناشدة

وجهت الأخت/ فردوس أحمد عبدالرحيم، وكيلة ورثة عيشة كرم حسين رسالة عاجلة تناشد فيها رئيس الجمهورية ورئيس مجلس القضاء الأعلى، الإسراع في التوجيه بتنفيذ الحكم الصادر من المحكمة العليا فيما يخص بيع المنزل وتوزيع ثمنه على جميع المنتفعين، إذ يواجه الحكم بعض المماطلة، علماً بأن الورثة المعنيين يسكنون في منازل إيجار ولا يستطيعون دفع الإيجار لأسباب سوء الحالة المعيشية، مفيدة بأن عدداً من الشكاوى والتظلمات قد نشرت سابقاً في صحف مختلفة لكنها لم تجد صدى لها.

شكوى وتظلم

تسلمت صحيفة 14 أكتوبر (بريد القراء) شكوى مقدمة من أهالي شعب العيدروس يشكون طفح مياه المجاري خلف العمارات ويؤدي اشتداد حرارة الصيف إلى ازدياد قدوم الحشرات والزواحف الطائرة والمستنقعات التي تطفح من المجاري الخلفية للمنازل .

وبالرغم من الجهود التي تبذلها البلدية وصحة البيئة والمجالس المحلية نحو إصلاح وتأهيل بعض الحمامات والمجاري الخلفية لمنازل المواطنين ... الان هناك البعض العمارات مجاريها أصبحت منسية لم تصلها أيادي إعادة التأهيل والإصلاح .

والصورة تبين أحد الحمامات والمجاري الخلفية لمنازل المواطنين بشارع أمان بمنطقة شعب العيدروس والتي أصبحت مرتعا للحشرات والزواحف المسببة للأمراض أيضا يوجد بها أنواع من الثعابين ورتل كبير من أكياس القمامة .. نتمنى حل هذا الإشكال الذي يهدد صحة سكان هذا الشارع بمديرية صيره قبل ان يتفاقم ويشكل وباء صحيا يصعب ردعه.

شكر وتقدير

تلقت صحيفة (14 أكتوبر) بريد القراء رسالة شكر وتقدير للعقيد سند جميل رئيس قسم شرطة كريتر، والأخ - عادل الدعيس (قسم التحري شرطة كريتر) وذلك للجهود الكبيرة التي بذلاها في حادثة سرقة وقعت في مدينة كريتر إذا تم ضبط الجناة وتقديمهم إلى العدالة، كما تم استعادة المسروقات بتعاون من شرطة الشيخ عثمان.

من هنا اثبت أن العيون الساهرة(رجال الأمن الأشاوس) لا تنام واضعين حلقة الاستقرار لأهالي مدينة عدن في المرتبة الأولى.

مقدما الشكر/
ماهر محمد بن محمد مولى
وعلي أحمد الخضر

لماذا لا نعطي الأولوية للموظفين البسطاء ؟!!

عبدالعزيز الدويلة

يجب على الوحدات الإدارية والمالية بمكاتب مديريات إدارات التربية والتعليم بالمحافظات الدقة والتمحيص والاهتمام ببيانات الموظفين حيث أن هذه الإجراءات ترتبط ارتباطاً منتظماً بقانونية وشرعية البصمة والصورة والمؤهل الدراسي وتاريخ التعيين . ناهيك عن تواجد وحضور الموظف وخاصة عند زيادة أي إضافة لعلاوة مالية أو مستحقات وفوارق مالية المهم أن تكون المعلومات واقعية ومعتمدة ومتطابقة مع أولويات التوجهات والإجراءات التي تلزم الجهات المختصة وذات العلاقة بإعطاء كل ذي حق حقه وتنفيذ الاعتمادات المالية المستحقة برؤية عقلانية وعادلة كل حسب مستواه الوظيفي.

ويجب أن تكون خالية من الإشكاليات والتعقيدات والمماطلة والتسويف ولعل ما يحز في نفوس الموظفين الإداريين البسطاء والتربويين هو عدم حصولهم على فوارق علاوة طبيعة العمل التي كان ينبغي صرفها ومنحها لهم مع زملائهم الموظفين ورؤساء أقسام شؤون الطلاب ودوائر الاختبارات والامتحانات والوسائل التعليمية بإدارات التربية والتعليم بمحافظة عدن، رغم أن البعض من هؤلاء الذين تحصلوا على الفوارق المالية لا يهتمون ولا يبالون بأهمية وقيمة هذه الزيادة ... وفي كل الأحوال نرى أن عملية الإصلاح التعليمي والإداري والمالي سواء في مكاتب المحافظات أو في ادارت التربية بالمديريات أو في المدارس الحكومية والأهلية والخاصة .. يجب أن تعالج بصورة تجسد صدقية منح الموظفين حقوقهم وتطوير كفاءة الأداء النزيه والعادل الذي يكفل المساواة والتعامل الإداري والمالي الهادف إلى تحقيق وانجاز كل ماهو متعلق بتظلمات الموظفين والعاملين في إدارات التربية الذين كان يفترض حصولهم على فوارق طبيعة العمل قبل حصول الكادر التربوي الإداري عليها .